"قيـاس أثــر الانفــاق الاجتماعي علـى النمو الاحتوائي بدول حوض النيل"

هدى حسن على (*)

هناك الكثير من الأدبيات التي درست العلاقة بين النمو الاحتوائي متمثلاً في الناتج المحلي الاجمالي وبين الإنفاق الاجتماعي متمثلاً في الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة, وأكد العديد من الدراسات على وجود تأثير قوي للإنفاق الاجتماعي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستتبع الدراسة المنهج القياسي مستخدمة نموذج اقتصادي لدراسة أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بدول حوض النيل لاختبار صحة العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاحتوائي, وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لقياس تلك العلاقة وتقدير معلمات النموذج وسيتم دراسة العلاقة بنموذج انحدار خطي متعدد.

ويتناول هذا البحث ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول ويعرض بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي, ويتناول المبحث الثاني نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بدول حوض النيل, وسيعرض المبحث الثالث نتائج نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بدول حوض النيل.

(*) الباحثة بالدكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة ص ص ٤٧٩ - ٥٠٦.

المبحث الأول: بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي

تتمثل بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي التي سيتم استعراضها بإيجاز وفقًا لتسلسلها الزمني كما يلي:

- **"تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي":**

تلعب النفقات الحكومية دورًا هامًا في الاقتصاد ونموه, وهدفت الدراسة إلى تقدير نماذج للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من الفترة ١٩٧٠م إلى عام ١٩٩٨م من خلال حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي, ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم صياغة نماذج قياسية تشرح العلاقة بين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والعوامل المؤثرة فيه يتم من خلال قياس واختبار وتحليل نتائج النماذج المقترحة, ولتجنب الوقوع في نتائج غير دقيقة تم اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في تكوين النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام اختبار (ديكي – فولر المعدل), كما تم اختبار السببية لمعرفة طبيعة العلاقة التبادلية بين النفقات الحكومية وبين النمو الاقتصادي, وقد تم تقدير تلك النماذج في الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى لعدد من المتغيرات, وأظهرت نتائج الدراسة بأن تطبيق النماذج السابقة للنمو الاقتصادي لكامل الفترة (١٩٧٠م – ١٩٩٨م) أعطت لنا نتائج غير دقيقة ولم تظهر أي معنوية احصائية, ولكن بعد تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين جزئيتين فترة أولى (١٩٧٠م - ١٩٧٩م)، وفترة ثانية (١٩٨٠م - ١٩٩٨م) وذلك باستخدام طريقة (Chow-Test) قد توصلت الدراسة إلى معنوية احصائية للمتغيرات وأن هناك علاقة تبادلية بين النفقات الحكومية الاستثمارية والنمو الاقتصادي من ناحية، وبين النمو الاقتصادي والنفقات الحكومية الاستثمارية من ناحية أخرى [١].

- **«التعليم والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة: تطبيقات وطنية لتحليل مسار داخلي وطني",**

هدفت إلى دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة

الأمريكية عن طريق السيطرة على آثار التنبؤ الخطى للنمو الاقتصادي, وتم ذلك من خلال دراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين النفقات التي يتم انفاقها في التعليم ونصيب الفرد من الدخل كنمو اقتصادي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النفقات التي يتم انفاقها على التعليم العالي لها علاقة تبادلية ايجابية مع نصيب الفرد من الدخل, في حين أن النفقات التي تنفق على التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي ونسبة المعلم والطالب أظهرت وجود علاقة سلبية مع نمو نصيب الفرد من الدخل خلال الفترة ١٩٨٨- ٢٠٠٥ (٢).

- **«التعليم العالي كحافز للاقتصاد",**

قامت بدراسة آثار التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الدول المنفتحة والمنغلقة اقتصاديًا بالتطبيق على نحو (٨٢) دولة باستخدام البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ في العالم, وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود آثار كبيرة للتعليم العالي على النمو الاقتصادي في الدول المنغلقة، ولكن معامل التعليم العالي في الدول المنفتحة اقتصاديًا كان ايجابيًا وذا أهمية (٣).

- **"الصحة, والتعليم, والنمو الاقتصادي في شرق آسيا"**

قامت الدراسة بتحليل رأس المال البشرى في شكل من أشكال الرعاية الصحية والتعليم لمجموعة من اقتصادات دول شرق آسيا مثل الصين, حيث استخدمت فيها البيانات الخاصة بالفترة (١٩٦١- ٢٠٠٧), وبناءً على نتائج الدراسة كان لرأس المال والصحة أثر إيجابي كبير, وبالرغم من ذلك كان أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي أثرًا ضعيفًا, كما أظهرت نتائج الدراسة أنه في شرق آسيا كانت آثار الصحة على النمو الاقتصادي أقوى من أثار التعليم, وبناءً على هذه الدراسة أصبح من الأفضل بشكل أكبر لصانعي السياسات هو القيام بمزيد من الاستثمارات في مجال الصحة أكثر من الاستثمار في مجال التعليم, وتعد تلك الدراسة من أولى الدراسات التجريبية التي تمت بغرض تحليل آثار رأس المال البشرى في شكلين من أشكال الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي في شرق آسيا (٤).

- **"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من ١٩٦٠ إلى ٢٠١٠",**

هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (١٩٦٠ – ٢٠١٠) بالاعتماد على المتغيرات المتمثلة في حجم الإنفاق العام, والاستهلاك العام, ونمو الاستهلاك العام وعلاقتها بالنمو الاقتصادي, وتمَّ اختبار السببية لجرانجر, وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستعملة في الدراسة, وأوضحت الدراسة أن هذه النتيجة راجعة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لاعتماده بصورة كبيرة على الإرادات البترولية التي تساعد على تغطية نفقات الدولة, وفي إطار تبني الجزائر منذ سنة ٢٠٠١ سياسة التوسع في الإنفاق العام من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة إلا أن هذه الإرادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات غير المنتجة، ولا تساهم في توظيف نسبة كبيرة من الأيدي العاملة لامتصاص البطالة على مستوى سوق العمل المحلية (٥).

- **«أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر»,**

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر الإنفاق الحكومي(الاستهلاكي والاستثماري) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤, ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التمهيدية مثل اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية، إلى جانب اختبار جرانجر للسببية، وتمّ الاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي المتجه لتقدير نموذج الدراسة, وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط والطويل، أما فيما يخص أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين أن له أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط والطويل,

وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي المتّبعة من طرف السلطات الجزائرية، مع ضرورة ترشيد النفقات العامة في الجزائر(٦).

- **«أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا»,**

هدفت الدراسة إلى إجراء فحص تجريبي للعلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في ليبيا وذلك باستخدام سلسلة زمنية من البيانات السنوية للفترة (١٩٧٠ – ٢٠١٠), كما استخدمت الدراسة منهجية جوهانسون للتكامل المشترك المتعدد المتغيرات لاختبار وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات، ومنهجية اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات. وطبقت طريقة المربعات الصغرى (OLS)، كما اختبرت النماذج للتأكد من عدم معاناتها من بعض المشكلات القياسية كالارتباط الذاتي، واختلاف التباين، وخطأ التحديد. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك بالفعل علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي, كما أن جميع المتغيرات بما فيها قوة انتاجية العمالة، وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي، ومخرجات التعليم العام والجامعي ورأس المال التعليمي تظهر بمعدلات ايجابية متوقعة وذات دلالة احصائية باستثناء أعداد المدرجين في التعليم العام والإنفاق الاستثماري على التعليم في الاقتصاد الليبي. وتشير الدراسة إلى أنه ينبغي بذل جهود متضافرة من جانب صانعي السياسات لتعزيز الاستثمار في التعليم من أجل تسريع وتيرة النمو التي من شأنها أن تولد التنمية الاقتصادية (٧).

- **"دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: ١٩٧٠ – ٢٠١٥",**

حاولت الدراسة التطرق إلى السياسة المالية المستخدمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقامت الدراسة ببناء نموذج قياسي اقتصادي لقياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبيّنت نتائج الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر أن النفقات العمومية لها مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تسريع عملية النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق إحداث معدلات متزايدة في نمو النفقات الاستثمارية التي يكون لها تأثير ايجابي في الأجل الطويل (٨).

- **«النمو الاحتوائي وتنمية رأس المال البشري وعوائد الموارد الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء",**

بالتطبيق على نحو(١٨) دولة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٤) ناقشت الدراسة زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة لاختبار مدى إمكانية تحقيق نمو احتوائي, وتم استخدام نموذج الفجوة التمويلية لتقدير النمو المحتمل للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد والذى يمكن تحقيقه في الاقتصاد إذا استخدمت الحكومة إيجار الموارد الطبيعية لتمويل الزيادة في نفقات التعليم والصحة, وأوضحت نتائج الدراسة أن كل من النفقات الحكومية مهمة لتفسير النمو الاحتوائي في أفريقيا جنوب الصحراء, ومع ذلك يبدو أن زيادة الإنفاق الصحي مع الموارد الطبيعية أكثر أهمية لجعل عملية النمو احتوائية, كما تشير نتائج عملية المحاكاة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة من شأنه أن يزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق ٣,١٪. [٩]

المبحث الثاني: نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بدول حوض النيل

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب, يتناول المطلب الأول المؤشرات الخاصة بالإنفاق الاجتماعي والنمو الاحتوائي, ويتناول المطلب الثاني مصفوفة الارتباط بين المتغيرات, وأخيرًا يتناول المطلب الثالث دراسة العلاقة بين النمو الاحتوائي والإنفاق الاجتماعي.

المطلب الأول: المؤشرات الخاصة بالإنفاق الاجتماعي والنمو الاحتوائي

تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي كمصدر أساسي للبيانات الخاصة بدول حوض النيل, والمتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر عن النمو الاحتوائي), وإجمالي الإنفاق على التعليم ونصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (كمؤشرين عن الإنفاق الاجتماعي), والقوى العاملة, ومعدل تكوين رأس المال الثابت, ومعدل التضخم, والاستثمار الأجنبي المباشر, والانفتاح التجاري), وسيتم الاعتماد على برنامج (Statistical Package of Social Science - SPSS) في تحليل النتائج الخاصة بالنماذج.

وتم الاعتماد على سلسة بيانات خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦), وتم اختيار بداية الفترة بعام ٢٠٠٥ وذلك لأن نطاق الدراسة يبدأ منذ عام ٢٠٠٥, وسيتم الانتهاء عند عام ٢٠١٦ لأن معظم بيانات المؤشرات الاقتصادية متاحة فقط حتى عام ٢٠١٦.

ونظرًا لأن مصر قد حققت المركز الأول في إجمالي الإنفاق على التعليم بين دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦), حيث بلغت قيمته حوالي ١٤,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦, في حين جاءت بوروندي في المركز الأخير من بين دول حوض النيل, حيث بلغت قيمة إجمالي الإنفاق على التعليم بها حوالي ٠,٢ مليار دولار, ولذلك ستقوم الدراسة بعمل نموذجين أحدهما لأعلى دولة تنفق على التعليم بين دول حوض النيل ووفقًا لتحليل بينات البنك الدولي هي مصر, والنموذج

الثاني لأقل دولة تنفق على التعليم بين دول حوض النيل وهى بوروندي, ويوضح الجدول التالي رقم (١) بعض المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦).

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)

العام	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار عام ٢٠١٠) (الف دولار لكل فرد)	إجمالي القوى العاملة (مليون عامل)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة للدولار عام ٢٠١٠) (مليار دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة (دولار لكل فرد)	إجمالي الإنفاق على التعليم (مليون دولار)	معدل التضخم (٪)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	الانفتاح التجاري (٪)
٢٠٠٥	٢,١	٢٣,٨	٢٦,٧	٢٠,٣	٣٩٤٥,٠	٤,٩	٥٢٨٣,٦-	٤,٨-
٢٠٠٦	٢,٢	٢٤,٦	٣٠,٥	٢٥,٣	٤٧٦٤,٧	٧,٦	٩٨٩٤,٤-	٥,٩-
٢٠٠٧	٢,٣	٢٥,٨	٣٧,٥	٢٧,٤	٥٨٠٧,٥	٩,٣	١٠٩١٣,٣-	٧,٦-
٢٠٠٨	٢,٥	٢٦,٦	٤٣,١	٣٢,٩	٧٢٤٢,١	١٨,٣	٧٥٧٤,٤-	٨,٥-
٢٠٠٩	٢,٥	٢٧,٣	٣٩,١	٣٦,٨	٨٣٤٣,٠	١١,٨	٦١٤٠,٤-	٥,٦-
٢٠١٠	٢,٦	٢٨,٢	٤٢,١	٣٦,٧	٩٤٦٣,٠	١١,٣	٥٢١٠,١-	٥,٢-
٢٠١١	٢,٦	٢٨,٥	٤١,١	٤١,٧	١٠١٤٣,٥	١٠,١	١١٠٨,٢	٧,١-
٢٠١٢	٢,٦	٢٩,١	٤٠,٤	٤٢,٦	١٢٠٣٧,٧	٧,١	٢٥٨٦,٦-	١٠,٥-
٢٠١٣	٢,٦	٢٩,٨	٣٦,٩	٤٣,٤	١٢٤٠٣,٢	٩,٤	٣٨٩١,٢-	٩,٥-
٢٠١٤	٢,٦	٣٠	٣٧,٤	٤٨,٧	١٣١٥٦,٩	١٠,١	٤٥٣٠,٥-	١١,٥-
٢٠١٥	٢,٧	٣٠,١	٤٢,٦	٤٧,١	١٤٤٢٤,٢	١٠,٤	٦٧٠٣,١-	١١,٣-
٢٠١٦	٢,٧	٣٠,٥	٤٧,٧	--	١٤٤٨٢,٦	١٣,٨	٧٩٠٠,٢-	١٢,٦-

- بيان غير متوافر.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة مصر, ٢٠١٨, على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/Egypt

كما يوضح الجدول التالي رقم (٢) بعض المؤشرات الاقتصادية لبوروندي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦).

جدول رقم (٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية لبوروندي خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)

العام	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار عام ٢٠١٠) (الف دولار لكل فرد)	إجمالي القوى العاملة (مليون عامل)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة للدولار عام ٢٠١٠) (مليار دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة (دولار لكل فرد)	إجمالي الإنفاق على التعليم (مليون دولار)	معدل التضخم (٪)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	الانفتاح التجاري (٪)
٢٠٠٥	٠,٢٢	٣,٢٧	٠,٤٣	٢,٧٥	٣٩,٥٨	١٣,٥٢	٠,٥٨-	١٧,١٧-
٢٠٠٦	٠,٢٢	٣,٣٩	٠,٦٥	٣,٣٣	٤٩,٩٤	٢,٨١	٠,٠٣-	١٩,٠٢-
٢٠٠٧	٠,٢٣	٣,٥١	٠,٤٨	٤,٠١	٥٨,٠٦	٨,٣٤	٠,٤٧-	١٨,٢٠-
٢٠٠٨	٠,٢٣	٣,٦٤	٠,٣٠	٣,٧٢	٧٤,٧٤	٢٤,١١	٣,٢٥-	١٥,٣٧-
٢٠٠٩	٠,٢٣	٣,٧٦	٠,٥٨	٤,٢٣	٩٤,٠٦	١٠,٩٨	٠,٣٥-	٢٤,٤٧-
٢٠١٠	٠,٢٣	٣,٨٩	٠,٦٢	٤,٦٠	١٢٨,١٤	٦,٤٠	٠,٧٨-	٣٠,٢٦-
٢٠١١	٠,٢٣	٣,٩٨	٠,٤٣	٨,٩٤	١٣٤,٩١	٩,٧٤	٣,٣٥-	٢٣,٤١-
٢٠١٢	٠,٢٤	٤,٠٨	٠,٤٧	٦,٦٨	١٤٠,١٦	١٨,٠١	٠,٦٠-	٢٣,٣٧-
٢٠١٣	٠,٢٤	٤,١٨	٠,٥٦	٣,٩٣	١٤٠,٤٢	٧,٩٥	١١٦,٥٦-	٢٤,٥٥-
٢٠١٤	٠,٢٤	٤,٢٨	٠,٦٢	٤,١٦	١٦٠,١٢	٤,٣٨	٨١,٧٢-	٢٤,٦٠-
٢٠١٥	٠,٢٣	٤,٤٢	٠,٣٦	٩,٤٣	١٥٨,٣٤	٥,٥٥	٤٩,٤٧-	٢١,٦١-
٢٠١٦	٠,٢٢	٤,٥٧	٠,٣٧	--	١٥٤,٥٩	٥,٥٤	٠,٠٢-	٢٣,٦١-

- بيان غير متوافر.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة بوروندي, ٢٠١٨, على الموقع التالي:

Burundi/country/org.albankaldawli.data//:https

المطلب الثاني: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

يتناول هذا المطلب علاقة الارتباط بين جميع المتغيرات التي سيتم تحليلها في النموذج القياسي, وذلك من خلال تحليل مصفوفة الارتباط بين النمو الاحتوائي ويتم التعبير عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, وبين المتغيرات الأخرى المتمثلة في: إجمالي الإنفاق على التعليم (للتعبير عن الإنفاق الاجتماعي), وإجمالي القوى العاملة, وإجمالي تكوين رأس المال الثابت, ومعدل التضخم, وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر, والانفتاح التجاري.

ولدراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة سيتم الاعتماد على نتائج معامل الارتباط الخطي لبيرسون والذي يتراوح بين (-١) إلى (١), حيث تكون العلاقة طردية تامة حينما تكون (١) وتكون عكسية تامة حينما تكون (-١), وكلما اقتربت قيمة الارتباط من (١) تكون علاقة طردية قوية وكلما اقتربت من (-١) تكون علاقة عكسية قوية, وعندما تأخذ قيمة الارتباط (صفر) يكون ذلك دليلاً على عدم وجود علاقة, وكلما اقتربنا من الصفر تكون العلاقة ضعيفة جدًا, وسيتم تناول مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لكل من مصر وبوروندي كما يلي:

أولاً: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بمصر:

أوضحت مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات بمصر بشكل عام وجود علاقة معنوية طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من: إجمالي الإنفاق على التعليم, وإجمالي القوى العاملة, وإجمالي تكوين رأس المال الثابت, ووجود علاقة معنوية عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري.

كما أوضحت مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات عدم وجود علاقة معنوية بين معدل التضخم, وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية وباقي المتغيرات من ناحية أخرى, وذلك باستثناء العلاقة المعنوية الطردية بين معدل التضخم وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

ووجدت علاقة معنوية طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي الإنفاق على التعليم, وإجمالي القوى العاملة, وإجمالي تكوين رأس المال الثابت, وذلك عند مستوى معنوية ١٪, كما وجدت علاقة معنوية عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين الانفتاح التجاري عند مستوى معنوية ٥٪, وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣) :

مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات بمصر

البيان		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإنفاق على التعليم	إجمالي القوى العاملة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل التضخم	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	الانفتاح التجاري
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	١	٠,٩٢٢**	٠,٩٥٦**	٠,٨٦٣**	٠,٤٨٣	٠,٤٠٧	-٠,٦٧٨*
	معنوية العلاقة		٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,١١٢	٠,١٨٩	٠,٠١٥
إجمالي الإنفاق على التعليم	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٩٢٢**	١	٠,٩٨٦**	٠,٦٩٠*	٠,٢٣٧	٠,٣٦١	-٠,٨٣٦**
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٠		٠,٠٠٠	٠,٠١٣	٠,٤٥٩	٠,٢٤٨	٠,٠٠١
إجمالي القوى العاملة	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٩٥٦**	٠,٩٨٦**	١	٠,٧٣٦**	٠,٣٠١	٠,٣٩٥	-٠,٧٨٨**
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠		٠,٠٠٦	٠,٣٤٢	٠,٢٠٣	٠,٠٠٢

البيان		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإنفاق على التعليم	إجمالي القوى العاملة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل التضخم	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	الانفتاح التجاري
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٨٦٣**	٠,٦٩٠*	٠,٧٣٦**	١	٠,٧٢٩**	٠,١٠٩	-٠,٥٧٢
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٠	٠,٠١٣	٠,٠٠٦		٠,٠٠٧	٠,٧٣٥	٠,٠٥٢
معدل التضخم	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٤٨٣	٠,٢٣٧	٠,٣٠١	٠,٧٢٩**	١	-٠,١٨٠	-٠,٢٦٩
	معنوية العلاقة	٠,١١٢	٠,٤٥٩	٠,٣٤٢	٠,٠٠٧		٠,٥٧٧	٠,٣٩٩
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٤٠٧	٠,٣٦١	٠,٣٩٥	٠,١٠٩	-٠,١٨٠	١	-٠,٠٣٩
	معنوية العلاقة	٠,١٨٩	٠,٢٤٨	٠,٢٠٣	٠,٧٣٥	٠,٥٧٧		٠,٩٠٥
الانفتاح التجاري	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	-٠,٦٧٨*	-٠,٨٣٦**	-٠,٧٨٨**	-٠,٥٧٢	-٠,٢٦٩	-٠,٠٣٩	١
	معنوية العلاقة	٠,٠١٥	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٥٢	٠,٣٩٩	٠,٩٠٥	

* يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٥٪.

** يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ١٪.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة مصر, ٢٠١٨, على الموقع التالي:

Egypt/country/org.albankaldawli.data//:https

ثانيًا: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات ببوروندي:

أوضحت مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات ببوروندي بشكل عام عدم وجود علاقة معنوية سواء طردية أو عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من: إجمالي الإنفاق على التعليم, وإجمالي القوى العاملة, وإجمالي تكوين رأس المال الثابت, ومعدل التضخم, والانفتاح التجاري, باستثناء وجود معنوية عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية ٥٪.

كما أوضحت مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالي الإنفاق على التعليم, وإجمالي القوى العاملة, وذلك عند مستوى معنوية ١٪, كما توجد علاقة معنوية عكسية بين إجمالي الإنفاق على التعليم, والانفتاح التجاري, وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.

ووجدت علاقة طردية متوسطة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي الإنفاق على التعليم, كما وجدت علاقة عكسية ضعيفة بين إجمالي الإنفاق على التعليم من ناحية وبين كل من: إجمالي تكوين رأس المال الثابت, ومعدل التضخم, وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر, وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤)

مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات ببوروندي

البيان		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإنفاق على التعليم	إجمالي القوى العاملة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل التضخم	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	الانفتاح التجاري
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	١	٠,٥٣٧	٠,٣٩١	٠,٢٣١	٠,١٦٩	-٠,٦١٧*	-٠,٣٨٢
	معنوية العلاقة		٠,٠٧٢	٠,٢٠٩	٠,٥٠٧	٠,٦٠٠	٠,٠٣٣	٠,٢٢٠
إجمالي الإنفاق على التعليم	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٥٣٧	١	٠,٩٥٨**	-٠,٠٤٠	-٠,٢٧١	-٠,٤٩٣	-٠,٦٨٧*
	معنوية العلاقة	٠,٠٧٢		٠,٠٠٠	٠,٩٠١	٠,٣٩٥	٠,١٠٣	٠,١٤
إجمالي القوى العاملة	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٣٩١	٠,٩٥٨**	١	-٠,١٧٤	-٠,٢٩٤	-٠,٤٧١	-٠,٥٥١
	معنوية العلاقة	٠,٢٠٩	٠,٠٠٠		٠,٥٨٨	٠,٣٥٤	٠,١٢٢	٠,٠٦٣
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٢٣١	-٠,٠٤٠	-٠,١٧٤	١	-٠,٥٤٩	-٠,٢٣٥	-٠,٥١٢
	معنوية العلاقة	٠,٥٠٧	٠,٩٠١	٠,٥٨٨		٠,٠٦٥	٠,٤٦٣	٠,٠٨٩

البيان		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإنفاق على التعليم	إجمالي القوى العاملة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل التضخم	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	الانفتاح التجاري
معدل التضخم	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,١٦٩	-٠,٢٧١	-٠,٢٩٤	-٠,٥٤٩	١	٠,٣٠٣	٠,٤٤٧
	معنوية العلاقة	٠,٦٠٠	٠,٣٩٥	٠,٣٥٤	٠,٠٦٥		٠,٣٣٩	٠,١٤٥
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	-٠,٦١٧*	-٠,٤٩٣	-٠,٤٧١	-٠,٢٣٥	٠,٣٠٣	١	٠,٢٤٨
	معنوية العلاقة	٠,٠٣٣	٠,١٠٣	٠,١٢٢	٠,٤٦٣	٠,٣٣٩		٠,٤٣٧
الانفتاح التجاري	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	-٠,٣٨٢	-٠,٦٨٧*	-٠,٥٥١	-٠,٥١٢	٠,٤٤٧	٠,٢٤٨	١
	معنوية العلاقة	٠,٢٢٠	٠,١٤	٠,٠٦٣	٠,٠٨٩	٠,١٤٥	٠,٤٣٧	

* يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٥٪.

** يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ١٪.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة بوروندي, ٢٠١٨, على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/Burundi

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاحتوائي:

اتبعت الدراسة نموذج اقتصادي قياسي وذلك بناءًا على دراسة قام بها D. Raheem Ibrahim, O. Isah Kazeem, & A. Adedeji Abdulfatai عام 2016 بعنوان «»Inclu-sive Growth, Human Capital Development and Natural Resource Rent in SSA«", ويضم النموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita)، وإجمالي القوى العاملة(LAB) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (CAP fixed) ، ومعدل التضخم (INF)، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI), والانفتاح التجاري (TOP) كمتغيرات تابعة، ومؤشر إجمالي الإنفاق على التعليم (EDU) كمتغير مستقل, وتم تطبيق هذا النموذج على دولتي مصر وبوروندي, وبناء على هذا تم تحديد نموذج انحدار متعدد لكل من: مصر وبوروندي على النحو التالي:

أولاً: نموذج انحدار متعدد بالتطبيق على بيانات مصر:

يقيس نموذج الانحدار المتعدد لمصر العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي (ممثلا في الإنفاق على التعليم) والنمو الاحتوائي (ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) على النحو التالي

ثانيًا: نموذج انحدار متعدد بالتطبيق على بيانات بوروندي:

يقيس نموذج الإنحدار المتعدد لبوروندي العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي (ممثلا في الإنفاق على التعليم) والنمو الاحتوائي (ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) على النحو التالي:

$$(GDP = f (EDU, LAB, CAP\ fixed, INF, FDI, TOP$$

$$GDP_t = b_O + b_1\ EDU_t + b_2\ LAB_t + b_3\ CAP\ fixed_t + b_4\ INF_t + b_5\ FDI_t + b_6\ TOP_t + \mu$$

حيث أن:

GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

EDU: إجمالي الإنفاق على التعليم.

LAB: إجمالي القوى العاملة.

CAP fixed: إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

INF: معدل التضخم.

FDI: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

TOP: الانفتاح التجاري.

وذلك لاختبار صحة الفروض التالية:

H_o : لا يؤثر الإنفاق الاجتماعي على مستوى النمو الاحتوائي في بوروندي.

H_1: يؤثر الإنفاق الاجتماعي على مستوى النمو الاحتوائي في بوروندي.

المبحث الثالث: نتائج نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بمصر وبوروندي

يتضمن هذا المبحث مطلبين رئيسيين, حيث يعرض المطلب الأول نتائج نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بمصر, ويتناول المطلب الثاني نتائج نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي ببوروندي كما يلي:

المطلب الأول: نتائج نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بمصر

GDP =0.910 2.09 +EDU + 0.04 LAB 0.009 + CAP fixed + 0.007 INF + 5.05 FDI +0.015 TOP +0.0276

S.E = (0.637) (0.000) (0.029) (0.004) (0.005) (0.000) (0.007)

R = 0.995 R^2= 0.991 Adjusted R^2 = 0.980

P-value= 0.000

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.995[a]	.991	.980	.0276

a. Predictors: (Constant), TOP, FDI, INF, CAPfixed, LAB, EDU

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.416	6	.069	91.217	.000[b]
	Residual	.004	5	.001		
	Total	.420	11			

a. Dependent Variable: GDPpercapita

b. Predictors: (Constant), TOP, FDI, INF, CAPfixed, LAB, EDU

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.910	.637		1.429	.212
	EDU	2.092E-5	.000	.396	1.107	.319
	LAB	.040	.029	.455	1.350	.235
	CAPfixed	.009	.004	.275	2.674	.044
	INF	.007	.005	.122	1.542	.184
	FDI	5.053E-6	.000	.084	1.465	.203
	TOP	.015	.007	.205	2.098	.090

a. Dependent Variable: GDPpercapita

وتشير نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذى يفسر العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين بقية المتغيرات حيث نلاحظ أن٠,٠٠٠ -p value= وهي أقل من ٠,٠٥, مما يدعو إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذى يقضى بوجود أثر ملموس للإنفاق على التعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وذلك بدرجة ثقة حوالى ٩٥٪.

كما يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ٩٩,١٪ من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, حيث أن قيمة (R^2) بلغت حوالى٩٩,١٪ مما يعني أن ٩٩,١٪ من إجمالي التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يُعزى إلى المتغيرات المستقلة الواردة بالنموذج.

وتظهر نتيجة تحليل الانحدار أن هناك علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم, فكلما زاد الإنفاق على التعليم في مصر كلما زاد معها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية, وقد بلغ معامل الإنفاق على التعليم ٢,٠٩ مشيرا إلى أن هناك علاقة موجبة بين المتغيرين.

أي أنه يمكننا في نهاية التحليل القياسي التأكيد على أن زيادة الإنفاق الاجتماعي بمصر (متمثلا في الإنفاق على التعليم) تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاحتوائي (متمثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

المطلب الثاني: نتائج نموذج قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي ببوروندي

GDP =0.24 + 0.00EDU - 0.013 LAB + 0.037 CAP fixed + 0.001 INF -6.928 FDI +0.001 TOP + 0.0044

S.E = (0.059) (0.000) (0.016) (0.026) (0.000) (0.000) (0.001)

R = 0.916 R^2= 0.838 Adjusted R^2 = 0.644

P-value= 0.065

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.916[a]	.838	.644	.00440

a. Predictors: (Constant), TOP, FDI, INF, CAP, LAB, EDU

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	6	.000	4.321	.065[b]
	Residual	.000	5	.000		
	Total	.001	11			

a. Dependent Variable: GDPpercapita

b. Predictors: (Constant), TOP, FDI, INF, CAPfixed, LAB, EDU

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.240	.059		4.107	.009
	EDU	.000	.000	1.473	1.488	.197
	LAB	-.013-	.016	-.726-	-.808-	.456
	CAPfixed	.037	.026	.577	1.430	.212
	INF	.001	.000	.634	2.281	.071
	FDI	-6.928E-5	.000	-.371-	-1.415-	.216
	TOP	.001	.001	.333	.722	.502

a. Dependent Variable: GDPpercapita

وتشير نتائج الانحدار إلى عدم معنوية النموذج الذى يفسر العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين بقية المتغيرات حيث نلاحظ أن ٠,٠٦٥ =p-value وهي أكبر من ٠,٠٥, مما يدعو إلى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل الذى يقضى بعدم وجود أثر ملموس للإنفاق على التعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بوروندي وذلك بدرجة ثقة حوالى ٩٥٪.

كما يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ٨٣,٨٪ من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ وجود علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, حيث أنه كلما زاد الإنفاق على التعليم بدرجة واحدة كلما زاد ذلك من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

أي أنه يمكننا في نهاية التحليل القياسي التأكيد على أن زيادة الإنفاق الاجتماعي (متمثلا في الإنفاق على التعليم) تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاحتوائي (متمثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

ومن خلال مقارنة النموذج القياسي بين مصر وبوروندي, نجد أن للإنفاق الاجتماعي تأثير ملموس ومعنوي على النمو الاحتوائي بمصر في حين أن هذا لا يتحقق في بوروندي, واتفقت كل من الدولتين على العلاقة الطردية بين التعليم وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, حيث أنه كلما زاد الإنفاق على التعليم بدرجة واحدة كلما زاد ذلك من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

قائمة الهوامش

١. سحر حسن خياط, « تأثير الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٨ م «, (جدة: ١٤٢٣ هـ , ٢٠٠٨).

2. Baldwin, N. and Borrell, S., Education and economic growth in the United States: cross-national applications for an intra-national path analysis, Policy Science 41(3), 2008, pp. 183-204.

3. Ebrahimi, Y. and Farjadi, G.H., "Higher education as the motivator of economy", Studies and Programming on Higher Education, 2009, (54), pp. 49-61.

4. Li, H. and Liang, H., "Health, education, and economic growth in East Asia department of decision science and managerial economics", (Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, 2010, 3 (2), pp. 110-131).

٥. حكيمة العوفي, «أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من ١٩٦٠ إلى ٢٠١٠», (الجزائر: المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة), المجلد الخامس, العدد ١, ٢٠١١, ص ٦٢: ٧٤.

٦. هناء بينازا, «أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر», (الجزائر: مجلة البحوث الاقتصادية والمالية), المجلد الرابع, العدد ١, ٢٠١٤, ص ١٢٧: ١٤٣.

٧. د. نجيب محمود حمودة الشعافي, د. نواف الغصين, «أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا», (الأردن: جامعة الشرق الأوسط الأردنية, جامعة الزيتونة الأردنية, المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي), المجلد الثامن العدد ٢٢, ٢٠١٥.

٨. محمد سفير, وبوعلام مولاي, وعاشور حيدوشي, «دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: ١٩٧٠ – ٢٠١٥», (الجزائر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية), المجلد الثالث, العدد ١, ٢٠١٥, ص ١٨٢: ١٩٧.

9. D. Raheem Ibrahim, O. Isah Kazeem, & A. Adedeji Abdulfatai, «Inclusive Growth, Human Capital Development and Natural Resource Rent in SSA», (Economic Change and Restructuring, 2016, Vol. 51, Issue 1, pp 29–48), At: https://link.springer.com/article/10.1007%2Fs10644-016-9193-y.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

- مدحت محمد العقاد، **التنمية الإقتصادية**، (الزقازيق: دار القدس للنشر والطباعة، ٢٠٠٢، الطبعة الثالثة).
- عبلة عبد الحميد بخارى، **التنمية والتخطيط الاقتصادى: نظريات النمو والتنمية الإقتصادية**، (السعودية، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠، الطبعة الأولى).

ثانياً: مقالات:

- آندرو بيرغ وجوناثان أوستري، «هل يجب المفاضلة بين الاثنين أم يمكن أن يترافقا؟: المساواة والكفاءة» مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: صندوق النقد الدولي، المجلد ٤٨، العدد ٣، ٢٠١١).
- على عبد القادر، «التطورات الحديثة فى الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية» مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (الكويت: المعهد العربى للتخطيط، المجلد ٥، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٣)

ثالثًا: التقارير:

- أحمد الدرش، **الأهداف الدولية للتنمية وتحديات تحقيقها فى الدول العربية**، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٠).
- مكتب العمل الدولي، **برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥** ، (جنيف: مكتب العمل الدولى، اكتوبر ٢٠١٣).
- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، **اجتماعات تحضيرية مجلس الوزراء الاطار العام وخطوات التنفيذ:** رؤية مصر ٢٠٣٠ (القاهرة، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، ٢٠١٤).
- وزارة التخطيط، **الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الإجتماعية خلال المرحلة الانتقالية** في إطار الرؤية التنموية طويلة الأجل، (القاهرة، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، ٢٠١٣).

رابعًا: مواقع الإنترنت:

- قاعدة بيانات البنك الدولي لدول حوض النيل، ٢٠١٨، ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
- At: https://data.albankaldawli.org/country
- الأمم المتحدة, «التحول الشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة», ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
- At:https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ACPC/ARFSD2016
- /e1600747-arabic-inclusive_transformation_for_sustainable_development.pdf

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A) **Books:**

- Acemoglu, D. and J. Robinson, **Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty** (New York: Crown, 2012).
- Michael P Todaro, and C. Smith Stephen, **Todaro Economic Development**, 9th ed. (Essex: Pearson Education Limited, 2006).
- ML. Jhingan, **The Economic of Development and Planning**, 11 th ed, (New Dlhi: Valkas Publishing House PVTLTD, 1979).
- Oxfam Media Briefing, **Inequality and the End of Extreme Poverty Won't live with Poverty, can't live with Inequality** (Oxford: Oxfam Media Briefing, 2015).
- Thomas, Pikettys, **The Economist Explains, Explaining the World Daily** (London: The Economist, 2014).
- Wallace C. Peterson**, Income, Empolyment, and Economic Growth**6 .th ed. (New York: W.W.Norton & Co Inc. 1988).

B) **Articles:**

- Dollar David, Aart Kraay, "Growth is Good for the Poor", **Journal of Economic Growth**, Volume 7, Issue3, (Washington, D.C.: World Bank, 2002).
- Joyeeta ,Gupta, R. M. Nicky and A Ros-Tonen Mirjam, "Towards an Elaborated Theory of Inclusive Development" **European Journal of Develop-**

ment Research (London: Palgrave Macmillan, Vol. 27, Issue 4, 2015).

- Kjaer, A., "From 'Good' to 'Growth-Enhancing' Governance: Emerging Research Agendas on Africa's Political-Economy" **Governance in Africa** (Birmingham, University of Birmingham, Vol. 1, No.1, 2014).

C) **Working Papers:**

- Ashutosh Varshney, "Democracy and Poverty", (Government and International Studies,**Working Paper No. 46556**, , Notre Dame: University of Notre Dame, 1999).
- Birdsall, N., "The (Indispensable) Middle Class in Developing Countries; or, The Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest", **Working Paper No. 207** (Washington DC: Centre for Global Development, 2010).
- César Calderón, Servén Luis, "The effects of infrastructure development on growth and income distribution", **Working Paper** (Washington, D.C.: World Bank, 2004).
- Commission on Growth and Development, "The Growth Report- Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development", **Working Paper No. 44986** (Washington DC: Commission on Growth and Development, 2008).
- Ebert Stiftung Friedrich, "The Quest for Inclusive Growth: Position Paper on the Kenya Vision 2030 Implementation", (Nairobi: Friedrich Ebert Stiftung, 2013).
- Ghanem, Hafez, "Improving Regional and Rural Development for Inclusive Growth in Egypt" **Global Economy and Development No. 67** (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2014).
- John Luke Gallup, D. Sachs Jeffrey, D. Mellinger Andrew, **"NBER Program(s)"**, **Working Paper No.** 6849 (NBER, 1998).
- At: http://www.nber.org/papers/w6849.
- Kraay Aart, Mody Ashoka, "When Is Growth Pro-Poor? Cross-Country Evidence", **Working Paper No. 4/47,** (Washington, D.C.: IMF, 2004).
- McKinley, Terry, "Inclusive Growth Criteria and Indicators: An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress", **Working Paper Series No. 14** (Metro Manila: Asian Development Bank, June 2010).
- Olumuyiwa, S. Adedeji, Du Huancheng, and Opoku-Afari Maxwell, "Inclusive Growth: An Application of the Social Opportunity Function to Selected

African Countries" **Working Paper No. 13/139** (Washington, D.C.: IMF, 2013).

- Thorbecke, E., "The structural anatomy and institutional architecture of inclusive growth in sub-Saharan Africa", **Working Paper No. 2014/041** (Helsinki: World Institute for Development Economics Research, 2014).
- World Economic Forum, **New Growth Models: Challenges and Steps to Achieving Patterns of more Equitable, Inclusive and Sustainable Growth**, (Geneva: World Economic Forum, January 2014).

D) **Reports:**

- African Development Bank Group: **AFDB and Ethiopia Partnering for Inclusive Growth**, (Tunis: African Development Bank Group, 2013).
- Institute For Statistics, UNESCO**, Financing Education in Sub-Saharan Africa, Meeting the Challenges of Expansion, Equity and Quality**, (Paris: UNESCO, November, 2008).
- Klaus, Schwab, **The Global Competitiveness Report 2015**, (Geneva: World Economic Forum, 2015).
- Kanza, Elsie S., et al, **World Economic Forum on Africa: Forging Economic Growth, Creating Jobs** (Geneva: World Economic Forum, May 2014).
- Rahul, Anand. Saurabh Mishra, Shanaka J. Peiris, **"Inclusive Growth: Measurement and Determinants"**, (International Monetary Fund, 2007).
- R. Lynn Stuart, **Economic Development, Theory and Practice for a Divided World**. 1st ed. (Columbus, Ohio: Prentice Hall, 2002.
- Rodrik Dania & R. Hausmann& Andres Velasco: **"Growth Diagnostics"**, The Washignton Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance, (Britain: Oxford University, 2008).
- Samans, Richard, et al, **The Inclusive Growth and Development Report 2015** (Geneva: World Economic Forum, September 2015).
- The International Monetary Fund (IMF), **World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database**, 2018. At:https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/01/weodata/index.aspx.
- World Bank, **What is Inclusive Growth?** (Washington, D.C.: world Bank, 2009).

• ————————, Commission on Growth and Development (CGD); **The Growth Report Strategies for Sustained Growth & Inclusive Development**, (Washington D.C: World Bank, Commission on Growth and Development (CGD), 2008).

• UNESCO, **Global Education for All Meeting, Sub-Saharan Africa 2012 EFA Report**, (Paris: UNESCO, November, 2012).

E) Internet Sources:

• https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/٠١/٢٠١٨/weodata/index.aspx.

• https://data.albankaldawli.org/country

• https:// imf.org/2017/01/24/inclusive-growth-and-the-imf.

• http://www.oecd.org/inclusive-growth.

• http://www.ipc-undp.org.

• http://nileis.nilebasin.org/system/files/Nile%20SoB%20Report%20-%20Key%20Messages.pdf

• http://www.oecd.org/inclusive-growth/reports/All-on-Board-Making-Inclusive-Growth-Happen.pdf.

• http://portal.unu.edu/calendar/?go=event.page&id=4813.

• http://www.cgdev.org/publication/indispensable-middle-class-developing-countries-or-rich-and-rest-notpoor-and-rest.

• http://siteresources.worldbank.org/INTDEBTDEPT/Resources/468980-1218567884549/WhatIsInclusiveGrowth20081230.pdf.

• http://www.adb.org/sites/default/files/publication/28493/adb-wp14-inclusive-growth-criteria.pdf

• http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13139.pdf